

الأراضي الفلسطينية المحتلة استمرار عمليات النزوح الداخلي

تحفل الأراضي الفلسطينية المحتلة بتاريخ طويل من النزوح، سواء كسبب أو كنتيجة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني/العربي على الأراضي والموارد. ولطالما عقب النزوح القسري السياسات الإسرائيلية الرامية إلى الاستحواذ على الأراضي وإعادة ترسيم الحدود الديمغرافية وتجريد الفلسطينيين من أملاكهم التي يضمنها لهم القانون الدولي. وفي بعض الحالات الأخرى، نتجت حالات النزوح الداخلي بشكل مباشر عن العنف الناجم عن عمليات التوغل وانتهاكات حقوق الإنسان.

لقد أفيد عن نزوح أكثر من 160.000 شخص خلال العقود الأربعة الماضية. فمنذ اندلاع الانتفاضة الثانية في العام 2000، ارتفع عدد الفلسطينيين النازحين أو المعرضين لخطر النزوح إلى حد كبير. تشير التقارير حالياً إلى وجود نحو 90.000 شخص معرضين لخطر النزوح نتيجة للسياسات الإسرائيلية، مثل التخطيط التقييدي والتمييزي وسحب حقوق الإقامة وتوسيع المستوطنات وبناء جدار الفصل في الضفة الغربية.

لطالما دعت منظمات حقوق الإنسان والعمل الإنساني إلى التصدي لمسألة النزوح القسري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما حذرت من استمرار تأثير السياسات الإسرائيلية، غير أن المجتمع الدولي لم يبدأ بالاستجابة لهذه الدعوات سوى في السنوات القليلة الماضية.

وقد واصلت السياسات الإسرائيلية بالتسبب بالنزوح خلال العام 2011 على الرغم من إدانة المجتمع الدولي. فقد اضطّر أكثر من 1.180 فلسطينياً إلى النزوح جزاء عمليات هدم المنازل في الضفة الغربية والقدس الشرقية خلال الفترة الممتدة من يناير/كانون الثاني عام 2010 حتى يونيو/حزيران عام 2011، في حين ظلّ عشرات الآلاف من النازحين داخلياً في قطاع غزة يعيشون في مساكن غير ملائمة، مع استمرار الحصار الإسرائيلي المفروض منذ العام 2007.



Border

- International Border
- - - Green Line

Israeli Unilaterally Declared Municipal Area of Jerusalem¹

1. In 1967, Israel occupied the West Bank and unilaterally annexed to its territory 70.5 km² of the occupied area

Barrier

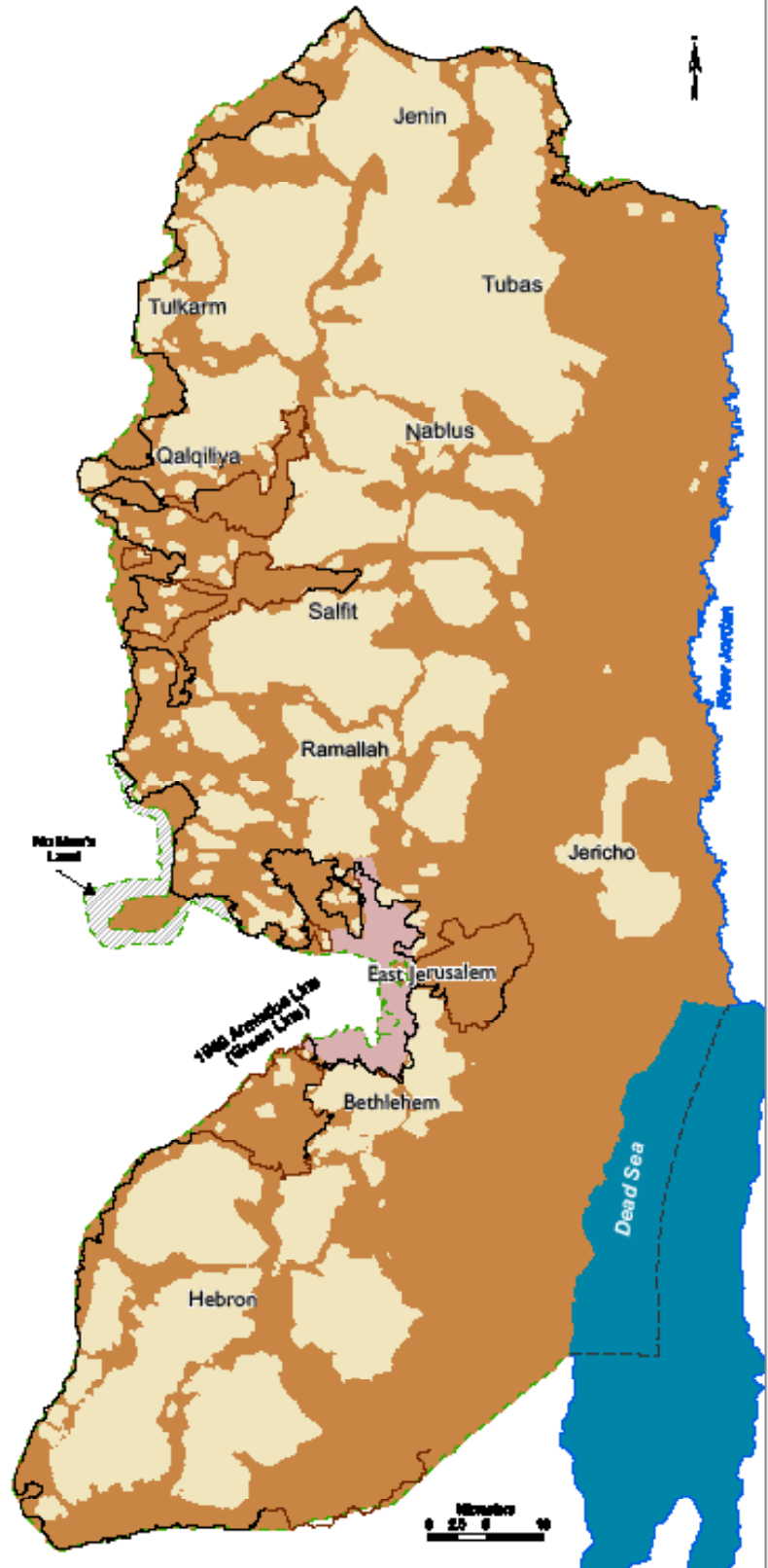
- Constructed / Under Construction
- Planned

Oslo Agreement²

- Area (A), (B)
- Area C & Nature Reserves

Oslo Interim Agreement

2. Area A : Full Palestinian civil and security control
 Area B: Full Palestinian civil control and joint Israeli-Palestinian security control
 Area C: Full Israeli control over security, planning and construction



United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs
 Cartography: OCHA-dPI - February 2011. Base data: OCHA, PA-MAP, JRC update 05. For comments contact: ochaopt@un.org or Tel. +972 (02) 582-5662 http://www.ochaopt.org

المصدر: UN OCHA

و هناك المزيد من الخرائط المتوفرة على موقع الإنترنت: <http://www.internal-displacement.org>

خلفية عامة

والمستوطنات الإسرائيلية عن الأراضي الفلسطينية المحتلة (وزارة الدفاع الإسرائيلية، 25 نيسان 2005، بتسليم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ديسمبر/كانون الأول 2005، الأونروا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يوليو/تموز 2008). غير أن محكمة العدل الدولية قد رأت أن بناءه داخل الضفة الغربية أمر غير قانوني، ودعت إلى تفكيك سائر الأقسام الواقعة خلف الخط الأخضر (محكمة العدل الدولية، يوليو/تموز 2004).

في العام 2003، صادق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1515 على خطة خارطة الطريق المفضية إلى السلام، أي الطرح المقدم من جانب كل من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة (ما يُعرف باسم المجموعة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط) كوسيلة للوصول إلى حل الدولتين المطروح من قبل مجلس الأمن في القرار رقم 1397 الصادر في العام 2002.

في العام 2005، سحبت إسرائيل قواتها المسلحة ونحو 7.000 مستوطن من قطاع غزة، فضلاً عن أربع مستوطنات في الضفة الغربية. غير أن قطاع غزة ظل محتلاً مع احتفاظ إسرائيل "بالسيطرة الفعلية" عليه (لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، يناير/كانون الثاني 2006، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، يناير/كانون الثاني 2008). في العام 2007، شددت الحكومة الإسرائيلية الحصار على قطاع غزة الذي كانت قد فرضته في العام 2005 (شبكة الممارسات الإنسانية، سبتمبر/أيلول 2009)، حارمة في الواقع السكان من مجموعة من حقوق الإنسان وممارسة العقاب الجماعي على السكان المدنيين (مجلس الأمن الدولي، 27 يناير/كانون الثاني 2009).

في العام 2006، ردت إسرائيل على الانتخابات التي جاءت بسلطة وطنية فلسطينية بقيادة حركة حماس من خلال اتخاذ تدابير أمنية مشددة. كما أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد عمدا إلى فرض العقوبات على السلطة الفلسطينية وحجب المساعدات المباشرة إلى حين تعلن حماس عن إدانتها للهجمات على الإسرائيليين وتعترف بإسرائيل وتعلن قبولها للاتفاقات السابقة. لقد أدى القتال بين الفصائل الفلسطينية إلى سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في يونيو/حزيران 2007، فتولت منافستها، حركة فتح، قيادة حكومة انتقالية في الضفة الغربية وتم رفع المقاطعة الدولية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

في أواخر العام 2008 وأوائل العام 2009، شنت إسرائيل هجوماً كبيراً استمر ثلاثة أسابيع على قطاع غزة ضد المقاتلين الفلسطينيين. وقد أظهرت بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة لاحقاً، عبر تقرير غولدستون، أن إسرائيل قد انتهكت كلاً من القوانين الإنسانية وحقوق الإنسان وأن الأعمال التي ارتكبتها قد تصل إلى حد جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. كما أفاد التقرير أن الجماعات الفلسطينية المسلحة قد ارتكبت جرائم من المحتمل أن تكون جرائم حرب (مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، 15

في نوفمبر/تشرين الثاني عام 1947، تضمن القرار رقم 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة توصية بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية. وخلال الحرب التي تلت إعلان دولة إسرائيل في مايو/أيار 1948، أكثر من 750.000 فلسطيني كانوا قد فرّوا أو طردوا ليصبحوا لاجئين (الأمم المتحدة، نوفمبر/تشرين الثاني 1949، بلاي، يناير/كانون الثاني 1998)، وعند انتهاء الحرب، احتفظت إسرائيل بحوالي 80 في المائة من الأراضي التي كانت تشكل فلسطين البريطانية في السابق. وقد سيطرت مصر على قطاع غزة والأردن والضفة الغربية، وتم تقسيم القدس بين إسرائيل والأردن على طول الخط الأخضر المنصوص عليه في اتفاقات الهدنة في العام 1949.

لقد أدت الأعمال العدائية الأخرى التي قامت في يونيو/حزيران عام 1967 بين إسرائيل ومصر وسوريا والأردن إلى احتلال إسرائيل للضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان وشبه جزيرة سيناء. وقد أسفرت هذه الأعمال عن نزوح 330.000 إلى 440.000 فلسطيني، نصفهم تقريباً من لاجئي العام 1948، وفرار معظمهم إلى البلدان المجاورة (بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، سبتمبر/أيلول 2009). كما أن إسرائيل قد ضمت القدس الشرقية في العام نفسه منتهكة بذلك القانون الدولي، وأعلنت القدس عاصمة موحدة لإسرائيل في العام 1980 وضمت هضبة الجولان في العام 1981. في المقابل، فهي قد أعادت سيناء إلى مصر في العام 1982 كجزء من اتفاقيات كامب ديفيد.

خلال الفترة الممتدة من العام 1987 إلى العام 1993، انتشرت الانتفاضة الأولى ضد الاحتلال في سائر أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أدت سنتا المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين من العام 1993 إلى 1995 إلى عقد اتفاقيات أوسلو، قسّمت هذه الاتفاقيات، التي صممت لتكون اتفاقيات مؤقتة ريثما يتم التوصل إلى تسوية نهائية، الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى ثلاث مناطق: منطقة "أ" خاضعة بالكامل للسيطرة الفلسطينية؛ منطقة "ب" خاضعة للسلطة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية؛ ومنطقة "ج" تشمل حوالي 60 في المائة من الضفة الغربية وخاضعة بالكامل للسيطرة الإسرائيلية، إن فشل المفاوضات اللاحقة في تسوية قضايا "الوضع النهائي"، مثل مصير القدس الشرقية ووضع اللاجئين الفلسطينيين والمستوطنات الإسرائيلية، قد ساهم في اندلاع الانتفاضة الثانية في سبتمبر/أيلول 2000.

في يونيو/حزيران 2002، باشرت الحكومة الإسرائيلية ببناء جدار الفصل في الضفة الغربية، الذي سيبلغ طوله عند اكتماله الي 760 كيلومتراً، وسيقع أكثر من 85 في المائة منه ضمن حدود الضفة الغربية، في حين أن الجزء المتبقي منه سيتبع الخط الأخضر. وقد رأت إسرائيل أن الجدار ضروري لمنع المقاتلين الفلسطينيين من مهاجمة المواطنين من خلال فصل إسرائيل

سبتمبر/أيلول 2009). وجزء الضغوط الدولية. خففت إسرائيل جزئياً حصارها على قطاع غزة في العام 2010. كما أن مصر قد فتحت رسمياً معبر رفح الحدودي على الرغم من الاعتراضات الإسرائيلية في مايو/أيار 2011. غير أن بعض القيود لا تزال قائمة حتى اليوم (قناة الجزيرة، مايو/أيار 2011).

لم تتمكن المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية من استعادة زخمها. ففي سبتمبر/أيلول 2010، أطلقت حكومة الولايات المتحدة محادثات سلام جديدة، لكنها ما لبثت أن انهارت بعد ثلاثة أسابيع. على أثر رفض إسرائيل وقف بناء المستوطنات في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية (السلام الآن، أغسطس/آب 2010: مؤسسة الحق، سبتمبر/أيلول 2010). وقد واصلت السلطة الفلسطينية الدعوة إلى الوقف الكامل لبناء المستوطنات. على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن الدولي، وذلك كشرط مسبق للمفاوضات. وقد أفاد القادة الفلسطينيون أنهم سيدعون الجمعية العامة للأمم المتحدة للاعتراف بالدولة الفلسطينية في سبتمبر/أيلول 2011.

في ضوء التطورات الأخيرة التي شهدتها أماكن أخرى في المنطقة، جددت المجموعة الرباعية دعمها للمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية من أجل التوصل إلى نتيجة قبل نهاية العام 2011 (الأمم المتحدة، فبراير/شباط 2011: الاتحاد الأوروبي، مايو/أيار 2011: نيويورك تايمز، مايو/أيار 2011: صحيفة هآرتس، مايو/أيار 2011). في أبريل/نيسان، أعلنت حركتنا فتح وحماس عن عقد اتفاق مصالحة. تم التوصل إليه بوساطة مصرية، والذي يقضي بتشكيل حكومة وحدة وطنية.

الأرقام المتعلقة بحالات النزوح

يعتبر مركز رصد النزوح الداخلي الفلسطيني الذين أُجبروا بشكل تعسفي على النزوح من منازلهم في قطاع غزة والضفة الغربية، والذين بقوا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كأشخاص نازحين داخلياً. بموجب اتفاقيات أوسلو، ويُعتبر قطاع غزة مع الضفة الغربية وحدة إقليمية واحدة، مما يعني أن النازحين بين المنطقتين لا يُعتبرون مؤهلين للحصول على صفة اللاجئ. وتشمل الأرقام اللاجئيين جزءاً حربي 1948 و1967 والذين اضطروا لاحقاً إلى النزوح داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويُعتبر هؤلاء الأشخاص. على الرغم من عدم كونهم نازحين داخلياً، كلاجئين نازحين من جديد، تنطبق عليهم أحكام المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي: كما يتم إدراجهم في الإحصاءات المتصلة بالنازحين (مركز رصد النزوح الداخلي، مذكرة منهجية، أغسطس/آب 2008).

ما من إحصاءات مؤكدة عن النازحين داخلياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وما الأرقام المقدمة من مختلف المصادر سوى مجرد تقديرات. لقد قدّرت إحدى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، في العام 2009

أن عدد النازحين الفلسطينيين خلال الفترة الممتدة بين العامين 1967 و2008 قد فاق 129.000 نسمة (بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين يناير/كانون الثاني 2010). أما الأرقام الأحدث المتوفرة من مصادر مختلفة فتشير إلى ما لا يقل عن 160.000 نازح منذ العام 1967، بما في ذلك ما لا يقل عن 20.000 شخص لا يزالون نازحين في قطاع غزة (بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، يناير/كانون الثاني 2010: اللجنة الإسرائيلية لمناهضة هدم المنازل يوليو/تموز 2010: بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، يناير/كانون الثاني 2011: المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالإيواء، يونيو/حزيران 2011). وقد حدث معظم هذا النزوح في المنطقة "ج" في الضفة الغربية والقدس الشرقية، على طول حدود قطاع غزة مع مصر والمنطقة العازلة التي تفصلها عن إسرائيل.

وقد أفادت اللجنة الإسرائيلية لمناهضة هدم المنازل عن هدم 24.800 منزل في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 (اللجنة الإسرائيلية لمناهضة هدم المنازل، يوليو/تموز 2010). كما أُبلغ بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة عن إلغاء إقامة أكثر من 13.000 شخص في القدس الشرقية، مع نقل الكثير منهم إلى الضفة الغربية (بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، يناير/كانون الثاني 2011).

تشير التقارير إلى وجود نحو 90.000 شخص معرضين لخطر النزوح خلال العام 2011، بما في ذلك أكثر من 60.000 في القدس الشرقية وحدها (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نوفمبر/تشرين الثاني 2009: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مارس/آذار و مايو/أيار 2011). من المجتمعات الأكثر عرضة لخطر النزوح تلك المتواجدة في القدس الشرقية؛ وتلك في المنطقة "ج" من الضفة الغربية، لا سيما الفلسطينيون في غور الأردن والمجتمعات البدوية وتلك التي تعيش في "مناطق التماس" بين الخط الأخضر وجدار الفصل؛ وتلك التي تعيش في أو بالقرب من المنطقة العازلة الممتدة التي تفصل قطاع غزة عن إسرائيل (منظمة إنقاذ الطفولة، أكتوبر/تشرين الأول 2009: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يناير/كانون الثاني 2008).

أسباب النزوح وأنماطه

لقد كانت السياسات الإسرائيلية هي المسؤولة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن النزوح الداخلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967. تشهد هذه السياسات على الاستخدام المنهجي للنزوح القسري والتعسفي كوسيلة للاستحواذ على الأراضي وإعادة ترسيم الحدود الديمغرافية وتجريد الفلسطينيين من حقوق الملكية التي يضمنها القانون الدولي (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2009: اللجنة الإسرائيلية لمناهضة هدم المنازل، مارس/آذار 2007: مؤسسة

120.000 فلسطيني. وحوصل عدد أكبر في مناطق غير آمنة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يناير/كانون الثاني 2009). هيوومن رايتس ووتش، مايو/أيار 2010). كما أن نحو 7.900 منزل قد تهدم أو تعرض لأضرار جسيمة، فضلاً عن حوالي 59.000 منزل تعرض لأضرار طفيفة. تسببت بها قوات الدفاع الإسرائيلية نتيجة للتدخلات الهجومية واللاحقة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يوليو/تموز وسبتمبر/أيلول 2009: المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالإيواء، يونيو/حزيران 2011). وقد أسفرت عمليات التوغل الإسرائيلية منذ بدء الهجوم عن تضرر أكثر من 600 منزل، ما أضر في أكثر من 3.000 شخص (المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالإيواء، يونيو/حزيران 2011).

ما زال العديد من الأشخاص المتضررين نازحين جزاءً الحصار الإسرائيلي الذي حرم الفلسطينيين من الوصول إلى مواد البناء. فما زال 20.000 شخص على الأقل نازحين بسبب الدمار أو الأضرار التي لحقت بمساكنهم (المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالإيواء، يونيو/حزيران 2011). بحلول منتصف العام 2011، كان قد تم إصلاح معظم الأضرار الطفيفة في المساكن. غير أنه لم يتم بناء سوى حوالي 200 منزل من مجموع المنازل المهتمة و1.500 من تلك التي تكبدت أضراراً جسيمة (المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالإيواء، يونيو/حزيران 2011).

في أوائل العام 2011، كانت نسبة تدفق مواد البناء إلى قطاع غزة لا تزال نحو 11 في المائة فقط من معدل ما قبل الحصار (أو كسفام ومجموعة من المؤلفين، نوفمبر/تشرين الثاني 2010: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مارس/آذار 2011). في يناير/كانون الثاني 2011، قدرت الأمم المتحدة أن إجمالي الاحتياجات السكنية في قطاع غزة قد بلغ أكثر من 91.000 وحدة. مع الحاجة الملحة إلى حوالي 80.000 منها لتلبية معدلات النمو الطبيعي واستبدال المساكن المهجورة وغير الصحية، ونحو 11.000 وحدة لإيواء النازحين جزاءً العمليات الإسرائيلية المتعاقبة (المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالإيواء، يونيو/حزيران 2011). في يونيو/حزيران 2011، وافقت إسرائيل على تسليم مواد البناء إلى مشاريع تابعة للأمم المتحدة ترمي إلى بناء 1.500 منزل و18 مدرسة جديدة (صحيفة هآرتس، يونيو/حزيران 2011).

لا يزال الأشخاص الذين يعيشون بالقرب من المنطقة العازلة أو غيرها من المناطق التي يصعب الوصول إليها بسبب القيود المفروضة في قطاع غزة عرضة لخطر النزوح. في بعض المناطق، تصل المنطقة العازلة إلى كيلومتر ونصف داخل الأراضي الفلسطينية، مما يؤثر في ما يقدر بنحو 30 في المائة من الأراضي المتاحة الصالحة للزراعة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مارس/آذار 2011). لقد أدت الاعتداءات وعمليات الهدم الإسرائيلية إلى النزوح المؤقت أو الدائم لنسبة 70 في المائة من الأسر التي تعيش في أو على مقربة من المنطقة العازلة منذ العام 2000 (منظمة إنقاذ الطفولة، أكتوبر/تشرين الأول 2009). وفي العام 2010، شهدت المنطقة

الحق، ديسمبر/كانون الأول 2007: بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 22 يناير/كانون الثاني 2008: منظمة "كير" الدولية ومجموعة من المؤلفين، 25 فبراير/شباط 2008).

وفقاً لتقرير صدر في العام 2009 عن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً، فقد أدت كل من عمليات التوغل وعمليات التطهير العسكرية والإخلاء والاستحواذ على الأراضي وهدم المنازل والمستوطنات والبنى التحتية ذات الصلة وجدار الفصل والعنف المرتكب من قبل المستوطنين وسحب حقوق الإقامة في القدس الشرقية إلى النزوح القسري (مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، مايو/أيار 2009: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نوفمبر/تشرين الثاني 2010). كما أن القيود المفروضة على حرية التنقل التي تجعل الحياة صعبة للعديد من المقيمين في الجيوب الفلسطينية قد ساهمت بدورها في ذلك (مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، مايو/أيار 2009: مؤسسة الحق، ديسمبر/كانون الأول 2007: منظمة "كير" الدولية ومجموعة من المؤلفين، فبراير/شباط 2008: بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، سبتمبر/أيلول 2007).

في العام 2006، علق المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في حديثه عن النزوح الناجم عن بناء جدار الفصل، أن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة كان مائلاً لما تم وصفه على أنه تطهير عرقي في سياقات أخرى (الجمعية العامة للأمم المتحدة، أكتوبر/تشرين الأول 2006). وفي العام 2011، أفاد المقرر الخاص للأمم المتحدة أن السياسة الإسرائيلية في القدس الشرقية هي بمثابة سياسة تدرجية لتحقيق التطهير العرقي للفلسطينيين وأن حجم المستوطنات الإسرائيلية قد وصل إلى حدّ التوسع الاستعماري (مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، يناير/كانون الثاني 2011).

عمليات التوغل الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والوضع في قطاع غزة

لقد كانت عمليات تطهير الأراضي والتوغل العسكرية التي قامت بها قوات الدفاع الإسرائيلية من بين الأسباب الرئيسية للنزوح، كما أن وتيرة عمليات التوغل التي جاءت ردّاً على الحركة المسلحة الفلسطينية قد زادت خلال الانتفاضة الثانية. وقد بلغ عدد الأشخاص الذين اضطروا إلى النزوح جزاءً هذا النوع من العمليات خلال الفترة الممتدة بين العامين 2000 و2007 نحو 30.000 شخص (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أكتوبر/تشرين الأول 2004 ويوليو/تموز 2006: معهد البحوث التطبيقية في القدس، أبريل/نيسان 2006: الأونروا، نوفمبر/تشرين الثاني 2006: مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، يناير/كانون الثاني 2008).

لقد تسبب هجوم العام 2008-2009 على قطاع غزة في أعلى معدل نزوح داخلي منذ العام 1967. ففي ذروة الصراع، نزح حوالي

العازلة مقتل 24 مدنياً وجرح العشرات (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أغسطس/آب 2011).

هدم المنازل وعمليات الإخلاء

بحسب تقديرات اللجنة الإسرائيلية لمناهضة هدم المنازل، أكثر من 24.800 منزل فلسطيني قد تهدم بين العامين 1967 و2010 نتيجة لعمليات التوغل العسكرية وعمليات الهدم العقابية والإدارية (اللجنة الإسرائيلية لمناهضة هدم المنازل، أبريل/نيسان 2011). في العام 2005، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن توقفها عن تنفيذ عمليات الهدم العقابية (وزارة الشؤون الخارجية، 20 مايو/أيار 2004؛ بتسليم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، فبراير/شباط 2002) نظراً إلى تناقضها مع قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي (هيومن رايتس ووتش، أكتوبر/تشرين الأول 2004؛ مجلس الأمن الدولي، 19 مايو/أيار 2004). غير أن هذه العمليات قد استمرت في الممارسة العملية، ففي قطاع غزة، شكلت عمليات الهدم هذه حوالي العشرة في المائة من مجموع عمليات الهدم التي نفذت خلال هجوم 2008-2009 (مركز حقوق الإسكان وحالات الإخلاء، مايو/أيار 2009).

كما واصلت السلطات الإسرائيلية هدم منازل الفلسطينيين وبناهم التحتية وهاكل سبل رزقهم، وذلك لأسباب إدارية أو قضائية، متحججة بعجزها عن إثبات الملكية أو امتلاك ترخيص للبناء، أو بوقوع البناء في "منطقة عسكرية مغلقة" أو محمية طبيعية إسرائيلية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 27 مايو/أيار 2008؛ منظمة العفو الدولية، يونيو/حزيران 2010). منذ اتفاقيات أوسلو، جرت معظم عمليات الهدم الإدارية في القدس الشرقية والمنطقة "ج" في الضفة الغربية، في القدس الشرقية، يُصنف انتهاك قوانين البناء كجريمة جنائية، مما يعني أنه يمكن محاكمة المالكين الفلسطينيين بموجب القانون الجنائي الإسرائيلي.

يحظر على الفلسطينيين البناء في 70 في المائة من المنطقة "ج". كما أن مجموعة القيود المفروضة على باقي المنطقة جعل الحصول على رخصة بناء أمراً شبه مستحيل (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ديسمبر/كانون الأول 2009). في الممارسة العملية، لا تسمح السلطات الإسرائيلية للفلسطينيين بالبناء سوى في واحد في المائة من المنطقة "ج". علماً أن الجزء الأكبر منها سبق وتم البناء عليه، وحدها نسبة 13 في المائة من الأراضي في القدس الشرقية قد رخصت للبناء، مقارنة بـ35 في المائة من الأراضي التي تمت مصادرتها من أجل بناء المستوطنات الإسرائيلية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مارس/آذار 2011).

لقد تم رفض أكثر من 94 في المائة من طلبات تراخيص البناء الفلسطينية في المنطقة "ج" والتي قدمت خلال الفترة الممتدة بين يناير/كانون الثاني 2000 وسبتمبر/أيلول 2007، مما يترك القليل من الخيارات للفلسطينيين غير البناء بشكل "غير قانوني"، والمخاطرة

بالتالي بتعرض مبانهم للهدم وتعرضهم للنزوح. خلال الفترة الممتدة بين العامين 2000 و2009، صدر 5.600 أمر بالهدم في المنطقة "ج". وتم هدم أكثر من 1.600 مبنى (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مايو/أيار 2008 وديسمبر/كانون الأول 2009). في القدس الشرقية، كان هناك في أوائل العام 2011 1.500 أمر قيد الانتظار، مما يجعل 9.000 فلسطيني عرضة لخطر النزوح (شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، يناير/كانون الثاني 2011؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مارس/آذار 2011).

في العام 2010، تم هدم أكثر من 430 مبنى في القدس الشرقية والمنطقة "ج"، أي بما يفوق عدد المنازل التي تم هدمها خلال العام السابق بنسبة 45 في المائة (الفريق العامل المعني بالنزوح، يناير/كانون الثاني 2011؛ منظمة العفو الدولية، يوليو/تموز 2010). لقد اضطر نحو 600 فلسطيني، نصفهم تقريباً من الأطفال، إلى النزوح، كما أن سبل رزق أكثر من 14.300 شخص قد تأثرت جزئاً ذلك، مما جعل هذه المجتمعات عرضة لخطر النزوح (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يناير/كانون الثاني ونوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2010؛ الفريق العامل المعني بالنزوح، يناير/كانون الثاني 2009 ويناير/كانون الثاني 2010). غالباً ما تؤثر عمليات الهدم، سواء تلك التي تستهدف المنازل أو هياكل كسب الرزق، في المجتمعات بأكملها، وهي تشمل وغالباً ما ترافق مع مصادرة الماشية والمعدات وغيرها من الأصول المعيشية، الأمر الذي يزيد من ضعف الأشخاص النازحين والمجتمعات المحلية المعنّية. خلال الفترة الممتدة بين يناير/كانون الثاني ومايو/أيار 2011، هدمت السلطات الإسرائيلية نحو 230 مبنى، مما أدى إلى نزوح أكثر من 580 شخص (شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، أبريل/نيسان 2011؛ الأونروا، يونيو/حزيران 2011؛ هيومن رايتس ووتش، يونيو/حزيران 2011).

القدس الشرقية

منذ العام 1967، سعت السياسات الإسرائيلية، حسبما أفادت كل من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، إلى "تهويد" القدس الشرقية من خلال توسيع حدود بلدية القدس بمسافة 62 كيلومتراً مربعاً من أراضي الضفة الغربية، والحفاظ على غالبية يهودية على حساب الفلسطينيين بما يُعتبر انتهاكاً للقانون الدولي (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مارس/آذار 2011؛ اللجنة الإسرائيلية لمكافحة هدم المنازل، مارس/آذار 2007). في العام 1967، بين أحد التعدادات السكانية أن 70.000 فلسطيني كانوا يعيشون في القدس الشرقية من دون وجود لإسرائيليين هناك (مجلس الأمن الدولي، سبتمبر/أيلول 1967)؛ أما في العام 2011، فتتمة حوالي 200.000 مستوطن إسرائيلي يعيشون في القدس الشرقية جنباً إلى جنب مع 270.000 فلسطيني (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مارس/آذار 2011).

نظراً إلى الصعوبة البالغة في الحصول على رخصة بناء، تشير التقديرات إلى أن 86.000 فلسطيني قد عمدوا إلى البناء بشكل

المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2005 أشار إلى أن أكثر من 14.000 شخص قد اضطروا إلى النزوح في 145 محلة من تلك الواقعة على خط بناء الجدار (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سبتمبر/أيلول 2005).

لقد شمل بناء الجدار أيضاً عمليات مصادرة للأراضي. كما أنه حدّ بدرجة كبيرة من قدرة وصول السكان المقيمين على طولها إلى سبل الرزق والخدمات (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 15 يوليو/تموز 2009). اعتباراً من العام 2010، كان نحو 7.000 فلسطيني خارج القدس الشرقية يعيشون بين الجدار والخط الأخضر. في منطقة تعرف باسم "منطقة التماس" التي حولتها السلطات الإسرائيلية إلى منطقة عسكرية مغلقة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يونيو/حزيران 2010). يواجه الأشخاص الراغبون في الإقامة أو الوصول إلى أي أراضٍ في منطقة التماس العديد من القيود من جهة الإجراءات المطلوبة للحصول على تصريح للقيام بذلك (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أكتوبر/تشرين الأول 2009 ويونيو/حزيران 2010). عند اكتمال بنائه، سيؤدي الجدار إلى عزل أكثر من تسعة في المائة من الضفة الغربية. خاصة المناطق التي تمّ فيها بناء المستوطنات الإسرائيلية، مع الإشارة إلى أن أكثر من 60 في المائة منه كان قد اكتمل بحلول يوليو/تموز 2010 (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/منظمة الصحة العالمية، يوليو/تموز 2010).

المستوطنات الإسرائيلية وعنف المستوطنين والقيود المفروضة على حرية التنقل

إن المستوطنات الإسرائيلية والبنى التحتية العسكرية والمناطق المغلقة وشبكات الطرق ونقاط الوصول المخصصة فقط للإسرائيليين إنما تعني أن قدرة وصول الفلسطينيين إلى حوالي 38 في المائة من الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، هي إما مستحيلة أو تخضع لرقابة مشددة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يوليو/تموز 2007 و 22 يناير/كانون الثاني 2008).

بحلول نهاية العام 2009، كان أكثر من 490.000 مستوطن يعيشون في 149 مستوطنة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية (بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، يوليو/تموز 2010). كما كان هنالك أكثر من 100 بؤرة استيطانية لم تخضع للعقوبات وإنما كانت تحظى بدعم غير رسمي من قبل إسرائيل (بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، يوليو/تموز 2010؛ السلام الآن، يونيو/حزيران 2009). لقد أدى وجود هذه المستوطنات والنظام المزودج المتبع من قبل إسرائيل في الضفة الغربية الذي يدعو إلى العيش فيها في حين يخنق نمو التجمعات السكانية الفلسطينية، إلى حالات من النزوح القسري (مؤسسة الحق، سبتمبر/أيلول 2010؛ هيومن رايتس ووتش، ديسمبر/كانون الأول 2010؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مارس/آذار 2011).

غير قانوني ومنافٍ للأنظمة الإسرائيلية، مما يعرض منازلهم بالتالي لخطر الهدم (الأمم المتحدة، مايو/أيار 2011؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مارس/آذار 2011؛ هيومن رايتس ووتش، ديسمبر/كانون الأول 2010). فقد بلغ عدد المنازل التي أقدمت السلطات الإسرائيلية على هدمها منذ العام 1967 حوالي 2.000 منزل (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مارس/آذار 2011). وقد فشلت السلطات نفسها في الكثير من الحالات في تنفيذ أوامر المحكمة القاضية بختم أو هدم مبان غير شرعية لمستوطنين إسرائيليين (هيومن رايتس ووتش، ديسمبر/كانون الأول 2010).

يعزل جدار الفصل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية، إذ يقسّم الأحياء الفلسطينية ويؤدي إلى تدهور اقتصادي واجتماعي في المجتمعات المحلية بأسرها. كما أنه يحدّ من قدرة الوصول إلى سبل الرزق والخدمات العامة في القدس من الضفة الغربية (الأونروا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يوليو/تموز 2008 ويوليو/تموز 2007)؛ وهو قد ترك نحو 55.000 فلسطيني من سكان القدس الشرقية مفصولين مادياً عن المدينة لأنهم يعيشون على جانب الضفة الغربية من الجدار (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مارس/آذار 2011).

إن الفلسطينيين الذين يتمتعون بالحق في الإقامة في القدس الشرقية، غير أنهم يجدون أنفسهم اليوم في جانب الضفة الغربية من الجدار، معرضون لخطر فقدان حقهم في الإقامة، في ظلّ سياسة "مركز الحياة" التي تنتهجها إسرائيل، والتي تسمح بسحب حقوق الإقامة للفلسطينيين الذين يقيمون خارج القدس الشرقية لمدة سبع سنوات، أو أولئك الذين لا يستطيعون إثبات أن "مركز حياتهم" هو في القدس (الاتحاد الأوروبي، نوفمبر/تشرين الثاني 2005؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مارس/آذار 2011). وقد سحبت إسرائيل حقوق الإقامة من أكثر من 13.100 شخص بين العامين 1967 و2009، من بينهم 500.4 في العام 2008 وحده (بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وهموكيد - مركز الدفاع عن الفرد، يناير/كانون الثاني 2004؛ هموكيد - مركز الدفاع عن الفرد، ديسمبر/كانون الأول 2009؛ بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، يناير/كانون الثاني 2011).

النزوح الناجم عن جدار الفصل

لقد أدى بناء الجدار إلى نزوح عدد كبير من الأشخاص، وهو يهدد بالتسبب في المزيد من النزوح. في العام 2006، أشار المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى نشوء "جيل جديد من النازحين داخلياً" (مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، 17 يناير/كانون الثاني 2006، الفقرة 20). وقد قدّر تقرير صادر في العام 2003 أن الجدار سيخلّف عند اكتمال بنائه نحو 90.000 شخص يواجهون خطر النزوح (الرابطة الدولية للاجئين، 25 سبتمبر/أيلول 2003). كما أن تقديرات الجهاز

حماية الأشخاص النازحين وقدرة الوصول إلى الاحتياجات الأساسية

يواجه الفلسطينيون المقيمون في الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة، سواء كانوا نازحين أو لا، شواغل خطيرة في ما يتعلق بالحماية، بما في ذلك العنف المتكرر والقيود المفروضة على حركاتهم والسياسات والأنظمة التمييزية. وقد أدى الصراع المباشر بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلى مقتل 35 مدنياً من الفلسطينيين و4 من الإسرائيليين خلال العام 2010. كما أصيب أكثر من 1.500 فلسطيني و45 إسرائيلياً، كما أن ما لا يقل عن 300 فلسطيني قد أصيبوا أو تضررت ممتلكاتهم في أكثر من 400 حادثة انطوت على توّط مستوطنين (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مارس/ آذار 2011). وقد أسفر هجوم العام 2008-2009 على قطاع غزة عن مقتل أكثر من 1.000 شخص وجرح أكثر من 5.000، نصفهم تقريباً من النساء والأطفال (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فبراير/شباط 2009).

لقد أدى النزوح إلى فترات طويلة من عدم الاستقرار بالنسبة إلى العديد من الفلسطينيين. وقد أفاد أكثر من نصف النازحين في الضفة الغربية الذين تمّ تسميهم في مسح أجري في العام 2007 أنهم قد اضطروا إلى الانتظار ما لا يقل عن السنتين قبل إيجاد مسكن دائم من جديد (منظمة إنقاذ الطفولة، أكتوبر/تشرين الأول 2009). وفي قطاع غزة، كان ما يصل إلى 40.000 شخص لا يزالون نازحين بعد مرور عامين، إذ أن الحظر المفروض من قبل إسرائيل على استيراد مواد البناء لم يترك لهم أي خيار سوى الإقامة مع أقربائهم أو في شقق مستأجرة أو في مساكن مؤقتة بجانب أنقاض منازلهم أو في مخيمات (هيومن رايتس ووتش، مايو/أيار 2010).

لقد أدت عمليات هدم المنازل إلى انقطاع الأطفال عن دراستهم واضطرابهم إلى تحمّل مستويات معيشية متدنية ومحدودة قدرة الوصول إلى الخدمات الأساسية. وبعد مرور ستة أشهر على نزوحهم، كان لا يزال البعض يعاني من مشاكل نفسية وسلوكية (منظمة إنقاذ الطفولة، أبريل/نيسان 2009). وفي قطاع غزة، يواجه الأطفال الذين سبق وعانوا من صدمات ما بعد النزوح وانعدام الأمن المزمّن ارتفاعاً في نسبة العنف المنزلي في أوساط الأسر النازحة (مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، 15 سبتمبر/أيلول 2009، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 2009: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مايو/أيار 2009). وفي ذروة الهجوم، أكثر من نصف هؤلاء النازحين كانوا من الأطفال (منظمة إنقاذ الطفولة، أبريل/نيسان 2009).

لقد أسفر النزوح عن آثار كبيرة على سبل رزق المتضررين منه. فقد فقدت الكثير من العائلات منازلها وغيرها من الممتلكات، وفي حالات الهدم، فهي تتكبد نفقات كبيرة بشكل غرامات على البناء "غير القانوني" وتكاليف الهدم التي تلزمها السلطات الإسرائيلية بتسديدها. وفي الضفة الغربية، غالباً ما تستمرّ الأسر بدفع

كما أن اعتداءات المستوطنين الموجهة ضد الفلسطينيين قد ساهمت بدورها في النزوح الداخلي (بتسليم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ديسمبر/كانون الأول 2005 ومايو/أيار 2007: مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، مارس/آذار 2009). وكان هنالك زيادة ملحوظة في أعمال العنف المرتكبة من قبل المستوطنين خلال الفترة الممتدة بين العامين 2008 و2010. كما أنه نادراً ما كانت تتم معاقبة الجناة وغالباً ما كان يتم إشراك الأطفال من أجل تفادي المسؤولية الجنائية (مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، مارس/آذار 2011: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نوفمبر/تشرين الثاني 2009: بيش دين-منظمة متطوعين من أجل حقوق الإنسان، مايو/أيار 2011). في العام 2009، حدد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وجود 22 مجتمعاً محلياً مع مجموع عدد سكان يقارب 76.000 شخص معرضين لعنف المستوطنين (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نوفمبر/تشرين الثاني 2009).

لا تزال القيود المفروضة على حرية التنقل منتشرة في الضفة الغربية على الرغم من تراجع حدّة الوضع نوعاً ما في العامين 2009 و2010. فقد كان هنالك نحو 520 نقطة تفتيش دائمة وعوائق على الطرق وغيرها من القيود خلال العام 2010، بالإضافة إلى متوسط شهري يقدر بـ420 نقطة تفتيش متنقلة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مارس/آذار 2011). وتفيد إسرائيل أن الهدف من نقاط التفتيش هو حماية مواطنيها من هجمات المقاتلين (نيويورك تايمز، 28 أبريل/نيسان 2008). غير أنه بالإضافة إلى فرض القيود المشددة على حركة المواطنين الفلسطينيين العاديين، يتعرض الكثير من هؤلاء للإذلال والاعتداء عند هذه الحواجز. وقد ساهمت نقاط التفتيش أيضاً في زيادة حالات النزوح (لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري، 17 أغسطس/آب 2007: مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، 21 يناير/كانون الثاني 2008: بتسليم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، 7 أغسطس/آب 2007: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 12 ديسمبر/كانون الأول 2007: البنك الدولي، 9 مايو/أيار 2007).

لقد سهّل الأمران العسكريان الإسرائيليان رقم 1649 و1650، اللذان دخلا حيز التنفيذ في العام 2010، على السلطات الإسرائيلية نقل أو ترحيل الفلسطينيين بشكل قسري من الضفة الغربية إلى قطاع غزة أو خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما يعرّض الآلاف من الفلسطينيين لخطر النزوح (مؤسسة الحق، أبريل/نيسان، مايو/أيار ويونيو/حزيران 2010). وتأتي هذه السلطات الجديدة على خلفية تشريعات يعود تاريخها إلى العام 1967مّ أدى إلى سحب حقوق الإقامة لـ150.000 فلسطيني (مؤسسة الحق، أبريل/نيسان 2010: صحيفة هآرتس، مايو/أيار 2011).

الوصول إلى المناطق الأخرى تصطدم بالإقفالات وغيرها من القيود. إن الوكالات التي حاول العمل في المنطقة "ج" هي الأكثر تأثراً بهذا الوضع (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مايو/أيار 2010). أما عمل الوكالات الناشطة في قطاع غزة، فيصطدم بالحصار الإسرائيلي والمنطقة العازلة وعدم إمكانية الاعتماد أو التنبؤ بقدرة الوصول والقيود الإدارية الرهقة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مارس/آذار 2010؛ أوكسفام، نوفمبر/تشرين الثاني 2010).

لقد اضطرت الوكالات الإنسانية أيضاً إلى أن توحي الحذر واحترام سياسة عدم الاتصال بحركة حماس التي يصر عليها المجتمع الدولي ودور المنظمات في تنسيق عمليات تقديم المساعدة (شبكة الممارسات الإنسانية، سبتمبر/أيلول 2009). كما أن حركة حماس نفسها قد أعادت بدورها الاستجابة الإنسانية من خلال مصادرة شحنات المساعدات الإنسانية وتعليق بعض البرامج (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مارس/آذار 2010؛ شبكة الممارسات الإنسانية، سبتمبر/أيلول 2009؛ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، يونيو/حزيران 2010).

في منتصف العام 2011، عمدت جمع من المنظمات غير الحكومية الدولية إلى تسليط الضوء على تأثير القيود المفروضة من قبل إسرائيل على قدرة وصول ونوعية التدخلات الإنسانية والإمائية، وقدرت التكلفة السنوية لهذه الآثار على الجهات المانحة الدولية بنحو 4.5 مليون دولار أميركي (رابطة الوكالات الإمائية الدولية، يونيو/حزيران 2011).

الاستجابات الوطنية والدولية

استجابة إسرائيل بصفقتها سلطة الاحتلال لقد أدانت المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بشكل متكرر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية باعتباره خرقاً للقانون الدولي (مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، يناير/كانون الثاني 2008 ويناير/كانون الثاني 2011)، وبصفقتها السلطة القائمة بالاحتلال، لدى إسرائيل التزامات بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان (مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، يناير/كانون الثاني 2011، فبراير/شباط 2009؛ محكمة العدل الدولية، يوليو/تموز 2004؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مايو/أيار 2008) مما يعني أنها المسؤولة عن تلبية الاحتياجات الأساسية لسكان الأراضي المحتلة. وفي حال عدم تمكنها أو رغبتها في الامتثال لهذه القوانين، فهي ملزمة بالسماح للوكالات الإنسانية بالوصول إلى هذه الأراضي (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ديسمبر/كانون الأول 2009؛ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، يناير/كانون الثاني 2008).

غير أن السياسات التي تطبقها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة تبقى هي السبب الرئيسي للنزوح التعسفي الذي يشكل انتهاكاً لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني، فهي لا تعترف في

أقساط منازلهم لفترة طويلة بعد هدمها، مما يضطرهم في العديد من الحالات إلى الاستدانة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مارس/آذار 2011). وفي قطاع غزة، يواجه النازحون الذين تقع أراضيهم في المنطقة العازلة صعوبات كبيرة في الوصول إليها، في حين لا يزال كثيرون آخرون يعيشون في منازل متضررة أو مؤقتة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أكتوبر/تشرين الأول 2009 ونوفمبر/تشرين الثاني 2009؛ رابطة الوكالات الإمائية الدولية، 3 سبتمبر/أيلول و9 نوفمبر/تشرين الثاني 2009).

كما أن الأشخاص الأكثر عرضة لخطر النزوح، مثل أولئك الذين يعيشون في غور الأردن ومناطق التماس والمنطقة العازلة في قطاع غزة، يواجهون أيضاً قدراً أكبر من الشواغل والخوف من جهة الحماية، فضلاً عن العزلة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (منظمة إنقاذ الطفولة، أكتوبر/تشرين الأول 2009). غالباً ما لا تكون المساعدات من المنظمات المحلية والدولية متاحة، لا سيما في المناطق النائية من الضفة الغربية، فقد أفاد أكثر من نصف أسر النازحين الذين شملهم المسح في الضفة الغربية في العام 2009 عن عدم تلقيهم لأي مساعدات إنسانية على الإطلاق (منظمة إنقاذ الطفولة، أكتوبر/تشرين الأول 2009).

الحلول الدائمة

ما من أرقام محددة للنازحين الذين عادوا إلى ديارهم الأصلية أو اللاجئين الذين يعيشون حالات نزوح ثانوية (الذين اضطروا إلى النزوح من جديد). إن حالات التعويض أو العودة القليلة التي تمت في الضفة الغربية إنما شملت بشكل عام المنطقتين "أ" و"ب" الخاضعتين لولاية السلطة الوطنية الفلسطينية، في حين أن معظم حالات النزوح قد وقعت في المنطقة "ج" والقدس الشرقية، أما في قطاع غزة، فقد تعطلت عمليات العودة بسبب الحظر المفروض على استيراد مواد البناء والتوسع المستمر في المنطقة العازلة.

من المحتمل أن تكون المفاوضات بشأن المركز النهائي هي المنطلق الرئيسي لتحديد معالم الحلول الدائمة المتاحة لكل من النازحين واللاجئين على حد سواء. يجدر بهذه المفاوضات الخضوع للإطار القانوني الدولي، لا سيما القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في "المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي". ينبغي للمجتمع الدولي التنبه للمخاطر المترتبة على أي "عملية سلام بين جهات غير متساوية" لا تلتزم بهذه المعايير (مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، يناير/كانون الثاني 2008).

قدرة وصول المساعدات الإنسانية

تواجه الوكالات الإنسانية عدداً من العقبات التي تحول دون تقديم المساعدة، فموظفو هذه الوكالات العاملون في الضفة الغربية بحاجة إلى تصريح لدخول القدس الشرقية، كما أن قدرتهم على

الاستجابة الدولية

ما من وكالة عاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة متخصصة في تقديم المساعدة والحماية للنازحين داخلياً. مما أدى إلى وجود نقص في هذا المجال على الرغم من الجهود الإضافية التي بذلت في السنوات الأخيرة من أجل تنسيق الاستجابة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2007، تم تأسيس الفريق العامل الفرعي المشترك بين الوكالات المعني بالنزوح القسري تحت رعاية الفريق العامل المعني بالحماية (شبكة الممارسات الإنسانية، سبتمبر/أيلول 2009). يتسم الفريق العامل الفرعي المعني بالنزوح القسري بعضوية واسعة، وهو يهدف إلى ضمان قيام استجابة فعالة لمختلف مراحل النزوح ومناشدة المجتمع الدولي للتصدي لهذه الظاهرة (شبكة الممارسات الإنسانية، سبتمبر/أيلول 2009).

إن انعدام الحماية للفلسطينيين، بما في ذلك النازحون والأشخاص المعرضون لخطر النزوح، فضلاً عن إفلات الجهات المتسببة بالنزوح من العقاب، يشكلان تحدياً خطيراً بالنسبة إلى الفريق العامل الفرعي المعني بالنزوح القسري (شبكة الممارسات الإنسانية، سبتمبر/أيلول 2009) في بيئة تشغيلية لا تزال مقيدة بشدة جراء السياسات الإسرائيلية.

لقد تم تطبيق نظام المجموعات، وهي مبادرة تهدف إلى ضمان قيام تنسيق أفضل للاستجابة الإنسانية الدولية، في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 2009. كما أن عملية النداء الموحد للأمم المتحدة قد جعلت من مسألة النزوح القسري واحدة بين عدة أولويات (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2010).

لقد أدان المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمين العام للأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مراراً وتكراراً الإجراءات التي تتخذها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة في القدس الشرقية (مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، مارس/آذار 2010). وعلى الرغم من أن الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية قد رحبت بمثل هذه التصريحات، فالكثير منها ينتقد أيضاً هذا المضي بعدم اتخاذ أي إجراء في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للقانون الدولي، بما في ذلك النزوح التعسفي (مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، يناير/كانون الثاني 2011؛ مؤسسة الحق ومجموعة من المؤلفين، فبراير/شباط 2011؛ منظمة "كير" الدولية ومجموعة من المؤلفين، فبراير/شباط 2008؛ أوكسفام ومجموعة من المؤلفين، ديسمبر/كانون الأول 2009؛ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، 15 سبتمبر/أيلول 2009).

هذا ملخص تحديث جديد للتحليل القطري عن النزوح الداخلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة أعده مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC). تحديث التحليل القطري الكامل متوفر على الإنترنت هنا.

غالبية الأحيان بالظاهرة كما أنها لا تقدم حلولاً لها، سواء دائمة أو غير ذلك (بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، سبتمبر/أيلول 2007؛ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، سبتمبر/أيلول 2009؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مايو/أيار 2009). وفي بعض الحالات القليلة، تم دفع التعويضات للمتضررين جراء بناء جدار الفصل. غير أن المتقدمين بطلبات التعويض يضطرون إلى الخضوع لإجراءات ومتطلبات هائلة قبل الحصول عليها (مركز رصد النزوح الدولي، مارس/آذار 2008). وكانت المحكمة العليا الإسرائيلية قد تناولت في بعض الحالات أسباب النزوح من خلال إصدار أمر بإعادة توجيه مسار الجدار، غير أن المحاكم الإسرائيلية المدنية والعسكرية قد أيدت قرارات الحكومة في الغالبية العظمى من الحالات (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نوفمبر/تشرين الثاني 2009؛ بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، مارس/آذار 2006؛ عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، يوليو/تموز 2008).

استجابة السلطة الوطنية الفلسطينية وحركة حماس لطالما تخبّطت السلطة الوطنية الفلسطينية بالاضطرابات السياسية وضعف الحكم وحد ولايتها بالمنطقتين "أ" و"ب" والأزمات المالية المتكررة، غير أنها قد قدمت المساعدة القانونية والمالية إلى ضحايا عمليات هدم المنازل والمجموعات المحلية المعرضة لخطر النزوح بما يتوافق مع إمكانياتها المحدودة (بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 12 سبتمبر/أيلول 2007؛ مركز رصد النزوح الداخلي، مارس/آذار 2008 وأكتوبر/تشرين الأول 2010). وقد شملت السلطة الوطنية الفلسطينية الحالية بقيادة حركة فتح دعماً للمتضررين من جدار الفصل وهدم المنازل والسياسات الإسرائيلية المتصلة بإصدار الوثائق الرسمية (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2 مارس/آذار 2009). منذ تولي حماس السيطرة على قطاع غزة، أدى النقص في التمويل والضعف في التنسيق بين المنظمات الفلسطينية إلى الحؤول دون تقديم المساعدة لكل من مجموعات النازحين وغير النازحين على حد سواء. غير أن حركة حماس قد سعت إلى مساعدة النازحين من خلال إعانات الإيجار والتعويضات وإعادة التأهيل، كما أنها تقوم بدور محوري في تنسيق جهود إعادة الإعمار (وكالة فرانس برس، 24 يناير/كانون الثاني 2009؛ مركز رصد النزوح الداخلي، ديسمبر/كانون الأول 2010؛ صحيفة هآرتس، يناير/كانون الثاني 2011).

تتولى حركة حماس قيادة جهود إعادة الإعمار، وكانت قد أعلنت في يناير/كانون الثاني 2011 عن خطط لبناء 1.000 وحدة سكنية (المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالإيواء، يناير/كانون الثاني 2011). غير أنها قد تعرضت في منتصف العام 2010 لانتقادات شديدة بسبب تدمير ما لا يقل عن 20 منزلاً، حسبما أفيد في محاولة لكبح البناء غير القانوني، ما تسبب في نزوح 150 شخصاً (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مايو/أيار 2010؛ قناة الجزيرة، يوليو/تموز 2010).

Amnesty International (AI), 21 July 2010, Israel intensifies West Bank Palestinian home demolitions

Amnesty International (AI), June 2010, As safe as houses? Israel's demolition of Palestinian homes

Applied Research Institute Jerusalem (ARIJ), 8 April 2006, Environmental Impact Assessment of the planned expansion of the Philadelphi Corridor at the Southern border of the Gaza Strip

Association of International Development Agencies (AIDA), 3 September 2009, Press Statement

Association of International Development Agencies (AIDA), 9 November 2009, Press Statement

B'Tselem, July 2010, By Hook and Crook: Israeli Settlement Policy in the West Bank

B'Tselem, 2011, Statistics on Revocation of Residency in East Jerusalem

B'Tselem, 22 March 2006, Precedent: Section of Separation Barrier around Jerusalem Ruled Illegal - near Sheikh Sa'ed

B'Tselem, 14 July 2008, Concern that Israel intends to expel residents of 'Arab a-Ramadin al-Janubi, who are imprisoned by the Separation Barrier

B'Tselem, December 2005, Under the Guise of Security: Routing the Separation Barrier to Enable Israeli Settlement Expansion in the West Bank

B'Tselem, May 2007, Ghost Town: Israel's Separation Policy and Forced Eviction of Palestinians from the Center of Hebron

B'Tselem, February 2002, Policy of Destruction: House Demolition and Destruction of Agricultural Land in the Gaza Strip

B'Tselem, December 2005, Under the Guise of Security: Routing the Separation Barrier to Enable Israeli Settlement Expansion in the West Bank

B'Tselem and Hamoked, 31 January 2004, Forbidden Families: Family Unification and Child Registration in East Jerusalem

BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, 2010, Survey of Palestinian Refugees and IDPs (20082009-)

BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, 30 September 2009, Badil's Written Report in Response to Israel's Third Periodic Report to the UN Human Rights Committee (CCPR/C/ISR/3)

BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, 22 January 2008, Israel Maintains its Programme of Population Transfer as More Palestinians are Forcibly Displaced from their Homes and Lands

BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, 8 September 2009, Survey of Palestinian Refugees and IDPs 2008 Summary of Findings

Bligh, Alexander, 1998, Israel and the Refugee Problem: From Exodus to Resettlement, 1948-52, in Middle Eastern Studies , Vol.34, No.1, pp. 123-147-

CARE International, Norwegian Refugee Council, DIAKONIA, Doctors Without Borders, Premiere Urgence, the Israeli Committee Against Home Demolitions (ICAHN), MA'AN Development Centre, and the Comitato Internazionale per lo Sviluppo dei Popoli (CISP), 25 February 2008, Joint Submission to Human Rights Council on Human Rights Situation in Palestine and Other Arab Occupied Territories A/HRC/7/NGO/71

COHRE, May 2009, Written Submission of the Centre on Housing Rights and Evictions to the Committee Against Torture at its 42nd Session on the occasion of the Periodic Review of Israel

European Union (EU), 23 May 2011, Council conclusions on Middle East Peace Process

European Union (EU), November 2005, Jerusalem and Ramallah Heads of Mission Report on East Jerusalem (Unofficial document)

European Union (EU), 20 June 2010, Statement by High Representative Catherine Ashton on Israeli Gaza decision

Hamoked, December 2009, In 2008, the Ministry of the Interior revoked the Israeli residency status of 4,577 residents of East Jerusalem – including 99 minors

Human Rights Watch (HRW), 19 December 2010, Separate and Unequal : Israel's Discriminatory Treatment of Palestinians in the Occupied Palestinian Territories

Human Rights Watch (HRW), 21 June 2011, Israel: Halt Home Demolitions Compensate Scores of People Displaced in West Bank Communities

Human Rights Watch (HRW), October 2004, Razing Rafah: Mass House Demolitions in the Gaza Strip

Human Rights Watch (HRW), May 2010, "I lost everything": Investigate Unlawful Destruction in Gaza War

Humanitarian Practice Network (HPN), September 2009, Putting dignity at the heart of the humanitarian crisis in the occupied Palestinian territory

Humanitarian Practice Network (HPN), September 2009, Internal displacement in the occupied Palestinian territory

Integrated Regional Information Networks (IRIN), 18 February 2011, Demolitions, drought and displacement in West Bank Area C

Integrated Regional Information Networks (IRIN), 17 January 2011, Displacement risk for Palestinians in East Jerusalem

Inter-Agency Protection Sub Working Group on Forced Displacement (DWG), 10 February 2009, Demolition Summary Figures for 2009

Inter-Agency Protection Sub Working Group on Forced Displacement (DWG), 19 January 2011, Demolition Summary Figures for 2010

Inter-Agency Shelter Cluster - Shelter Sector Gaza, 2011, Gaza Sector Fact Sheet Nu 3: Unified Shelter Sector Database

Inter-Agency Shelter Cluster - Shelter Sector Gaza, June 2011, Unified Shelter Sector Database

International Committee of the Red Cross (ICRC), 22 December 2009, Gaza: one year after war, still no prospect of decent life

International Committee of the Red Cross (ICRC), 27 May 2008, Annual Report: Israel, the Occupied and Autonomous Territories

Oxfam, December 2009, Failing Gaza: No rebuilding, no recovery, no more excuses; A report one year after Operation Cast Lead

Oxfam et al., November 2010, Dashed Hopes Continuation of the Gaza Blockade

Palestinian Bureau of Statistics (PCBS), September 2005, Survey on the Impact of the Expansion and Annexation Wall on the Socio-Economic Conditions of Palestinian Localities which the Wall passes through

Palestinian Center for Human Rights (PCHR), 19 May 2010, 20 Families Displaced as Palestinian Land Authority Demolishes Homes in Rafah

Palestinian Center for Human Rights (PCHR), 2 June 2010, PCHR Is Concerned over the Closure of NGOs in Gaza and Rafah by Internal Security Service

Palestinian National Authority, 2 March 2009, The Palestinian National Early Recovery and Reconstruction Plan for Gaza 2009 - 2010

Peace Now, August 2010, Eight months into the settlement freeze

Peace Now, June 2009, West Bank Settlements--Facts and Figures

Refugees International (RI), 25 September 2003, More than Just a Wall

Save the Children, April 2009, Broken Homes Addressing the Impact of House Demolitions on Palestinian Children & Families

Save the Children, October 2009, Forced Displacement in the oPT Briefing Paper

Save the Children, October 2009, Life on Edge Summary of Research Findings

United Nations (UN), 5 February 2011, Statement by the Middle East Quartet

United Nations Commission on Human Rights (CHR), 17 January 2006, Report of the Special Rapporteur of the Commission on Human Rights, John Dugard, on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied by Israel since 1967; E/CN.429/2006/

United Nations Committee on the Elimination of Racial Discrimination (UN CERD), 17 August 2007, Report of the Committee on the Elimination of Racial Discrimination Seventieth session and Seventy-first session A/6218/

United Nations Conciliation Commission for Palestine, 16 November 1949, First Interim Report of the United Nations Economic Survey Mission for the Middle East

United Nations Development Fund for Women (UNIFEM), 2009, Voicing the needs of Women and Men in Gaza Beyond the aftermath of the 23 day Israeli military operations

United Nations General Assembly (UN GA), 16 October 2006, Third Committee approves draft resolutions on human trafficking, literacy, ageing

United Nations Human Rights Council (UN HRC), 11 February 2009, Human Rights Situation in Palestine and Other Occupied Arab Territories: Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967, Richard Falk, A/HRC/1020/

United Nations Human Rights Council (UN HRC), 10 January 2011, Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967, Richard Falk

United Nations Human Rights Council (UN HRC), 29 May 2009, Human Rights Situation in Palestine and Other Arab Occupied Territories: Combined report of the Special Rapporteurs and Representative of the Secretary General on human rights of internally displaced persons.

United Nations Human Rights Council (UN HRC), 10 March 2009, Human Rights Situation in Palestine and Other Occupied Arab Territories, A/HRC/1022/

United Nations Human Rights Council (UN HRC), 15 September 2009, Human Rights in Palestine and Other Arab Territories: Report of the United Nations Fact Finding Mission on the Gaza Conflict, A/HRC/1248/.

United Nations Human Rights Council (UN HRC), 21 January 2008, Human Rights Situation in Palestine and Other Arab Occupied Territories A/HRC/717/

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), June 2011, Demolition watch: Number of displaced and affected Palestinians

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), 19 November 2006, Beit Hanoun Flash Appeal

United Nations Security Council (UN SC), 12 September 1967, Report of the Secretary-General Under General Assembly Resolution 2254 (ES-V) Relating to Jerusalem

United Nations Security Council (UN SC), 19 May 2004, UN Security Council Resolution 1544 (2004) on the Situation in the Middle East, including the Palestinian Question (S/RES/1544)

United Nations Security Council (UN SC), 27 January 2009, 'Every Gazan has a tale of profound grief to tell'

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), March 2011, Monthly Humanitarian Monitor - March

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), 31 July 2007, The Humanitarian Impact of the West Bank Barrier on Palestinian Communities: East Jerusalem

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), 28 January 2011, Protection of Civilians 19 - 25 January 2011

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), August 2010, Between the Fence and a Hard Place: The Humanitarian Impact of Israeli-Imposed restrictions on Access to Land and Sea in the Gaza Strip

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), November 2009, The Humanitarian Monitor

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), May 2009, Protection of civilians

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), May 2009, Shrinking Space : Urban Contraction and Rural Fragmentation of Bethlehem Governorate

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), 5 February 2009, Field Update on Gaza from the Humanitarian Coordinator

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), November 2009, The price of law enforcement failure: Israeli settler violence and evacuation of outposts

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), 22 January 2008, The Humanitarian Monitor: December 2007

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), July 2007, The Humanitarian

Impact on Palestinians of Israeli Settlements and other infrastructure in the West Bank

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), May 2010, Impeding Assistance: Challenges to Meeting the Humanitarian Needs of Palestinians

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), October 2009, The Humanitarian Monitor

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), July 2010, Six Years after the International Court of Justice Advisory Opinion on the Barrier: The Impact of the Barrier on Health

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), June 2010, West Bank Movement and Access Update | June 2010

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), 15 July 2009, Five Years after the International Court of Justice Advisory Opinion

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), 12 December 2010, Consolidated Appeal Process 2011: Occupied Palestinian Territory

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), 20 January 2010, UN Humanitarian Coordinator and Association of International Development Agencies (AIDA): "The closure of the Gaza Strip puts at risk the health of people in Gaza and undermines the functioning of the health care system."

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), March 2011, East Jerusalem: Key Humanitarian Concerns

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), December 2009, Restricting Space: The Planning Regime Applied by Israel in Area C of the West Bank

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), 27 May 2008, "Lack of Permit" Demolitions and Resultant Displacement in Area C

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), July 2009, The Humanitarian Monitor

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), September 2009, Access for the Provision of Humanitarian Assistance to Gaza

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), 6 January 2009, Gaza Situation Report from the Humanitarian Coordinator

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), 19 January 2009, Field Update from Gaza Humanitarian Coordinator 19 January 2009

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), 23 January 2009, Field Update from Gaza

Humanitarian Coordinator 2223- January 2009

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), 18 July 2006, CAP: Revision of the 2006 Appeal for Occupied Palestinian territory

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), October 2004, Gaza on the edge: A report on the deteriorating humanitarian situation in the Gaza Strip

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), 15 May 2011, UN humanitarian chief calls for end to forced displacement

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), 22 January 2008, Increasing Need, Decreasing Access: Tightening Control On Economic Movement

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), 30 November 2009, Humanitarian Appeal: Consolidated Appeal Process 2010

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), March 2011, Easing the Blockade: Assessing the Humanitarian Impact on the Population of the Gaza Strip

UNWRA & UNOCHA, 10 July 2008, The Humanitarian Impact of the Barrier: Four Years After the Advisory Opinion of the ICJ on the Barrier

World Bank (WB), 9 May 2007, Movement and access restrictions in the West Bank: uncertainty and inefficiency in the Palestinian economy

Yesh Din, 31 May 2011, The Duty to Investigate

al-Haq, September 2010, Unmasking the "Freeze": Israel's alleged Moratorium on Settlement Construction Whitewashes Egregious Violations of International Law

al-Haq, December 2007, Where Villages Stood: Israel's Continuing Violations of International law in Occupied Latroun 19672007-

AIDA, June 2011, Restricting Aid: The Challenges of Delivering Assistance in the Occupied Palestinian Territory

Adalah (Legal Center for Arab Minority Rights in Israel), July 2008, Adalah's Submission to the United Nations Human Rights Council's Universal Periodic Review of Israel December 2008

Agence France-Presse (AFP), 24 January 2009, Hamas says it will oversee Gaza relief efforts

لمحة عن مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC)

تأسس مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) في سنة 1998 من قبل المجلس النرويجي للاجئين وهو هيئة دولية رائدة تعنى برصد النزوح الداخلي الناجم عن النزاع في العالم بأسره.

ويساهم المركز من خلال عمله في تحسين القدرات الوطنية والدولية لحماية ومساعدة ملايين الأفراد حول العالم والذين نزحوا داخل بلدانهم نتيجة النزاعات أو انتهاكات حقوق الإنسان.

بناءً على طلب منظمة الأمم المتحدة يُشرف المركز، والذي مقره في جنيف، على قاعدة بيانات إلكترونية توفر معلومات وتحليلات شاملة حول النزوح الداخلي في حوالي 50 بلداً.

بناءً على أنشطته المتعلقة بالرصد وجمع البيانات يدعو المركز إلى إيجاد حلول دائمة لآفة النزوح الداخلي تماشياً مع المعايير الدولية.

وينظم مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) أيضاً أنشطة تدريبية لتعزيز قدرات الفعاليات المحلية لتلبية احتياجات الأشخاص النازحين داخليا، ويتعاون المركز مع مبادرات المجتمع المدني المحلية والوطنية كما يقدم لها الدعم.

لمعرفة المزيد من المعلومات يمكن زيارة موقع مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) على الإنترنت وقاعدة بيانات المركز على الموقع: www.internal-displacement.org.

IDMC

Norwegian Refugee Council
Chemin de Balexert 79-
1219 Geneva, Switzerland
www.internal-displacement.org
Tel: +41 (0)22 799 0700
Fax: +41 (0)22 799 0701

Contact

Nina M. Birkeland

Head of Monitoring and Advocacy
Tel.: +41 (0)22 795 07 34
Email: nina.birkeland@nrc.ch

Karim Khalil

Country Analyst
Tel.: +41 (0)22 799 07 14
Email: karim.khalil@nrc.ch